

تقرير مؤشرات الاقتصاد في اليمن 2017

25 %

نسبة ارتفاع اسعار
السلع الاساسية

42 %

نسبة ارتفاع اسعار
المشتقات النفطية



تصوير: أحمد الباشا

المحتويات

1	المحتويات
2	تمهيد
3	ملخص انفوجرافيك
4	أسعار السلع الأساسية
5	أسعار المشتقات النفطية
6	أسعار العملات النقدية
7	صعوبات قطاع الأعمال
8	ابرز الاحداث الاقتصادية خلال 2017
9	مؤشرات التطورات الاقتصادية خلال 2018
10	خدمة الكهرباء والمياه
11	التعليم
12	الوضع الصحي
13	الوضع الانساني
14	المنظمات العاملة في اليمن

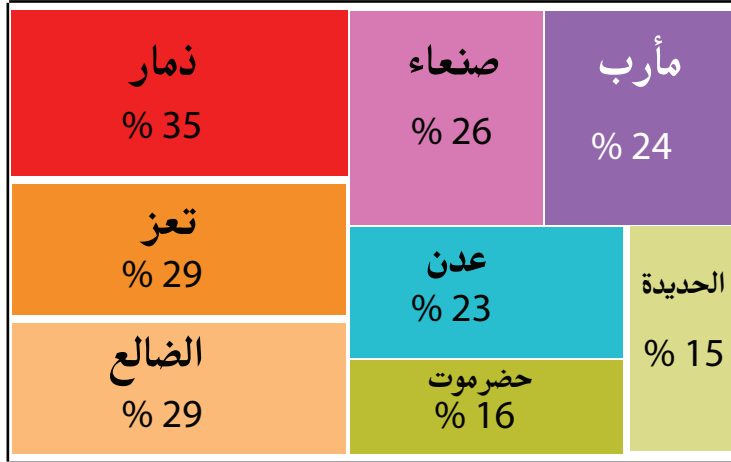
تمهيد

تواجه اليمن حالة انهيار اقتصادي جراء الحرب الدائرة في اليمن منذ ما يقرب من الثلاثة اعوام خلفت كارثة اقتصادية وإنسانية يعاني منها معظم سكان اليمن في الريف والحضر ولعل أبرز المؤشرات الملموسة تصاعد اعداد المواطنين الذين هم بحاجة لمساعدات إنسانية الي 85% من سكان اليمن.

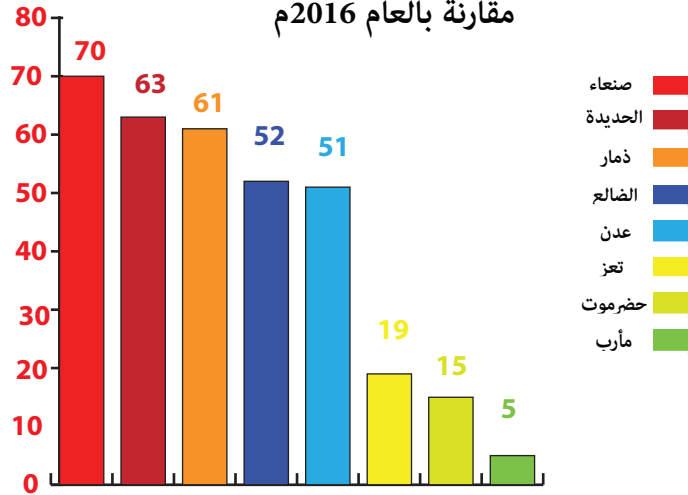
حيث يحتاج 22.2 مليون نسمة الي مساعدات انسانية ، في حين وصل عدد السكان الذين هم بحاجة ماسة الي المساعدات الانسانية الي 11.3 مليون نسمة، في ظل استمرار الحرب وارتفاع اسعار المواد الأساسية حيث بلغت نسبة ارتفاع اسعار المواد الاساسية خلال العام 2017 الي 25% مقارنة بالعام الماضي 2016 م ونسبة ارتفاع بلغت 50% مقارنة بالعام 2015 م ، فيما بلغت نسبة ارتفاع اسعار المشتقات النفطية 42% خلال العام 2017م مقارنة بالعام 2016م.

ويقدم تقرير المؤشرات الاقتصادية لعام 2017م الذي يصدره المركز للعام الثالث علي التوالي أبرز المؤشرات حول الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن، متضمنا اسعار المواد الاساسية والمشتقات النفطية والاوزاع الاقتصادية والانسانية واسعار العملات ووضع الصحة والتعليم

نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المحافظات
المستهدفة خلال العام 2017م مقارنة بالعام 2016م



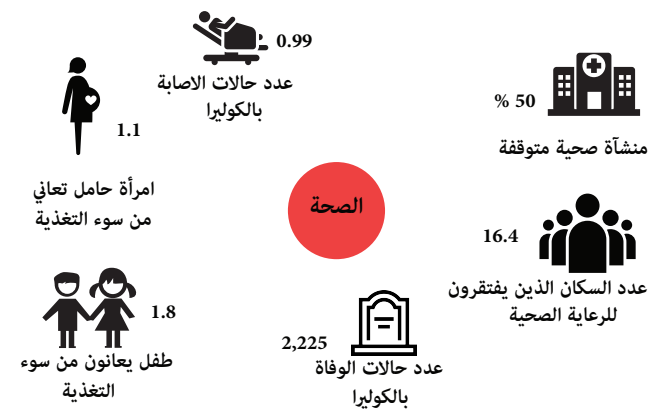
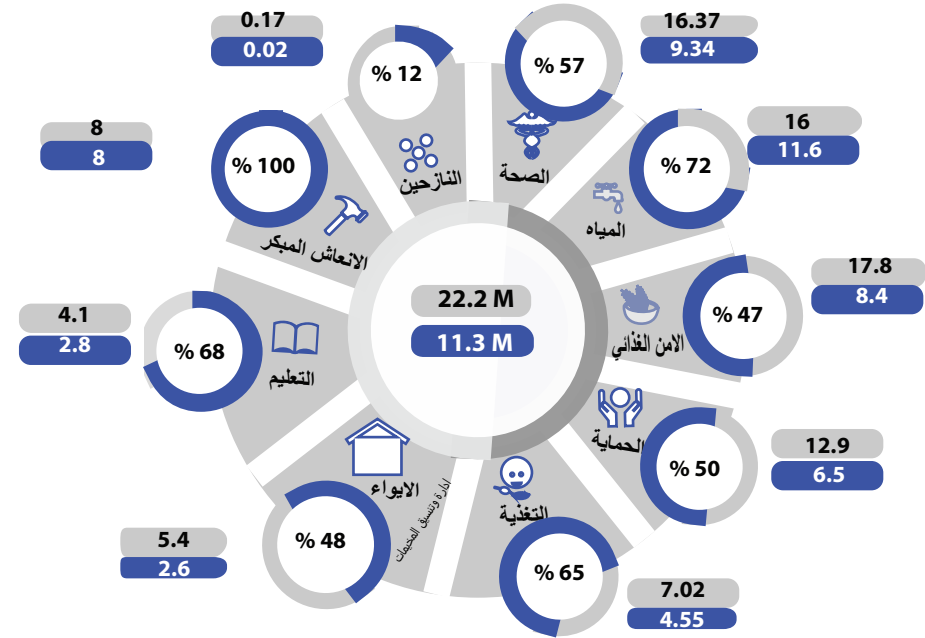
نسبة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية خلال العام 2017م
في المحافظات المستهدفة
مقارنة بالعام 2016م



عدد الأشخاص المحتاجين بحسب كل قطاع

عدد الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة

اجمالي عدد المحتاجين لمساعدات



أسعار السلع الأساسية

شهد العام 2017 ارتفاع كبيراً في أسعار المواد الأساسية في المحافظات المستهدفة (صنعاء، تعز، عدن، الحديدية، مارب، حضرموت، ذمار، الضالع) مقارنة بالعام الماضي 2016، حيث سجل متوسط أسعار المواد الأساسية (الدقيق ، السكر ، الارز ، حليب الاطفال ،زيت الطبخ) خلال العام 2017 ارتفاعاً بنسبة 25 % مقارنة بالعام الماضي.

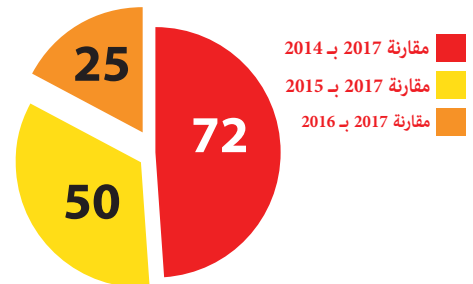
وشهدت محافظة ذمار أعلى نسبة ارتفاع في أسعار المواد الأساسية خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016 بمتوسط ارتفاع بلغ 35 %، تلتها محافظتي تعز والضالع بمتوسط ارتفاع بلغ 29 %، ثم العاصمة صنعاء بمتوسط ارتفاع 26 % مقارنة بالعام 2016، في حين سجلت محافظة مارب ارتفاع في أسعار المواد الأساسية خلال العام 2017 بمتوسط ارتفاع بلغ 24 %، تلتها محافظة عدن بمتوسط ارتفاع بلغ 23 %، وسجلت محافظة حضرموت ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية بمتوسط ارتفاع بلغ 16 %، فيما سجلت محافظة الحديدية أقل نسبة ارتفاع بين المحافظات بمتوسط ارتفاع بلغ 15 % مقارنة بالعام الماضي 2016م. فيما بلغ متوسط ارتفاع المواد الغذائية خلال العام 2017م في المحافظات المستهدفة 50 % مقارنة بالعام 2015م. في حين بلغ متوسط ارتفاع المواد الغذائية مقارنة بما قبل الحرب 2014م 72 %.

ويعود اسباب ارتفاع المواد الغذائية الي عدة اسباب منها:

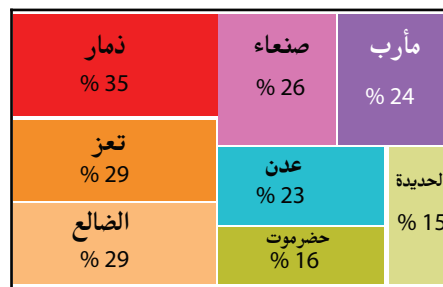
1. تدهور سعر الريال اليمني مقابل الدولار والعملات الاجنبية الاخرى وهو العامل الاساسي في ارتفاع اسعار المواد الاساسية.
2. فرض جماعة الحوثي ضرائب اضافية على تنقل المواد الغذائية بين المحافظات التي تسيطر عليها باستحداث مناطق تحصيل جمركي وفرض جبايات بمسميات مختلفة ما يضاعف أسعار السلع حيث يقوم التجار بتحميل تلك الضرائب الاضافة على قيمة السلع، وبالمقابل تفرض جبايات غير قانونية في النقاط الأمنية من قبل جماعات مسلحة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية.
3. عدم قيام الاجهزة المعنية بالرقابة على التجار فيما يخص تسعيرة المواد الغذائية وهو ما يستغله التجار في التلاعب بأسعار هذه السلع.
4. ارتفاع كلفة النقل سواء الداخلي او الخارجي وزيارة رسوم التأمين علي البضائع والسلع.
5. ارتفاع وتذبذب أسعار المشتقات النفطية في اليمن ولجوء التجار والمستوردين الي الشراء من السوق السوداء و اضافتها الي أسعار السلع المقدمة للمواطنين

نسبة ارتفاع أسعار المواد الأساسية في اليمن

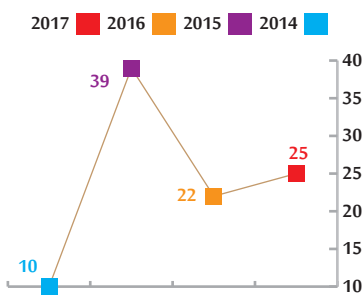
خلال العام 2017 مقارن بالاعوام السابقة



نسبة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المحافظات المستهدفة خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2016م



معدل التضخم خلال السنوات الماضية



أسعار المشتقات النفطية

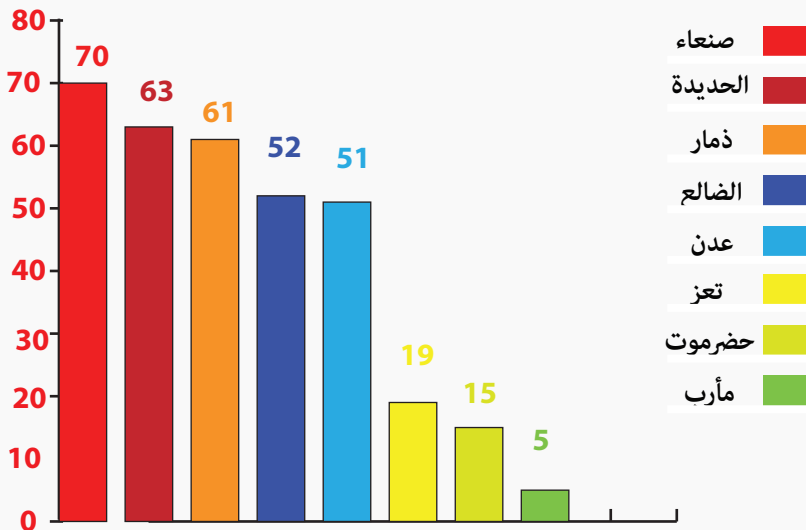
شهد العام 2017 م ارتفاعا كبيرا في أسعار المشتقات النفطية في المحافظات المستهدفة (صنعاء ، تعز ، عدن، الحديدة، ذمار، الضالع ، حضرموت، مأرب) حيث بلغ متوسط ارتفاع اسعار المشتقات النفطية (البنزين ، الديزل، والغاز المتزلي) خلال العام 2017م 42 % مقارنة بالعام الماضي 2016م.

وقد سجلت صنعاء أعلى نسبة ارتفاع في اسعار المشتقات النفطية خلال العام 2017 بنسبة ارتفاع بلغت 70 % مقارنة بالعام 2016م ، فيما حلت محافظة الحديدة في المرتبة الثانية بنسبة ارتفاع بلغت 63 % ، تلتها محافظة ذمار بنسبة ارتفاع بلغت 61 % ، ثم محافظة الضالع بنسبة ارتفاع بلغت 52 % ، تلتها محافظة عدن بنسبة ارتفاع بلغت 51 % ، ثم محافظة تعز بنسبة ارتفاع بلغت 19 % ، وسجلت محافظة حضرموت نسبة ارتفاع بلغت 15 % مقارنة بالعام الماضي 2016م ، فيما سجلت محافظة مأرب اقل نسبة ارتفاع خلال العام 2017 م بمتوسط ارتفاع بلغ 5 % مقارنة بالعام الماضي 2016م.

فيما بلغت نسبة ارتفاع المشتقات النفطية خلال العام 2017 مقارنة بالعام 2015 م بلغت 31 %، فيما سجلت نسبة ارتفاع كبيرة مقارنة بما قبل الحرب 2014م بمتوسط ارتفاع بلغ 143 %، ويعود اسباب ارتفاع المشتقات النفطية الي النصف الاخر من العام 2017م والذي شهد ازمة خانقة بالمشتقات النفطية وانعدامها من السوق الرسمية وانتشارها في السوق السوداء.

صنعاء تسجل أعلى نسبة ارتفاع في أسعار المشتقات النفطية ومأرب الأدنى

نسبة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية خلال العام 2017م في المحافظات المستهدفة مقارنة بالعام 2016م



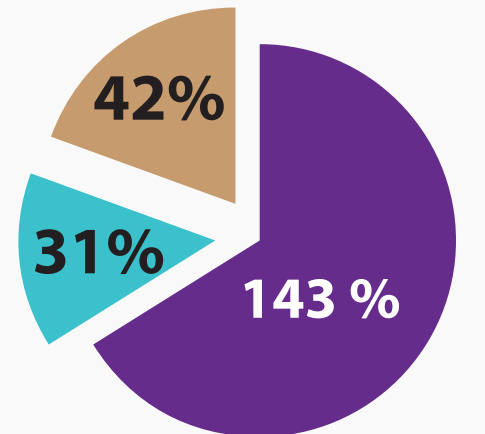
نسبة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية

خلال العام 2017م مقارنة بـ
الاعوام السابقة

مقارنة 2017 بـ 2014

مقارنة 2017 بـ 2015

مقارنة 2017 بـ 2016



العملات النقدية:

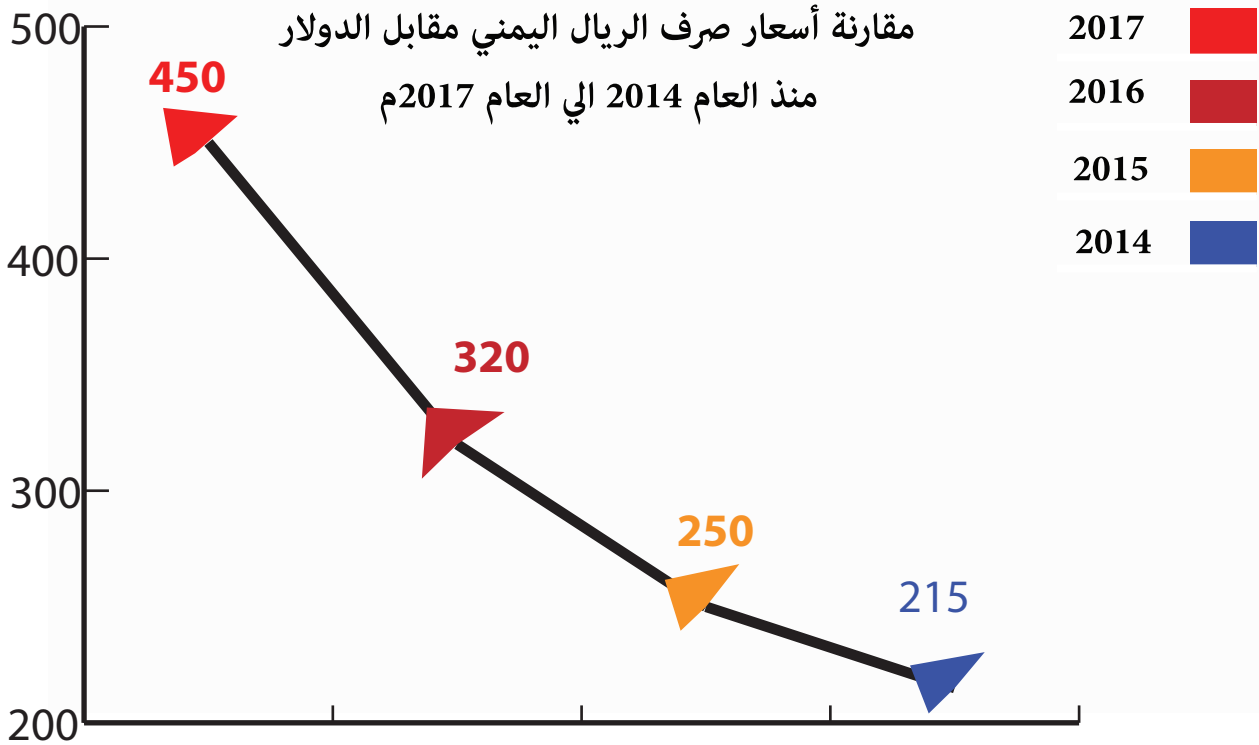
تدهور
سعر
الريال
اليمني
خلال
2017
حيث
تراجع
بنسبة
% 41

شهد العام 2017م ارتفاع كبير في اسعار العملات الاجنبية مقابل الريال اليمني، حيث سجل الدولار متوسط ارتفاع بلغ 41% خلال العام 2017م مقارنة بالعام الماضي 2016م، حيث بلغ اعلى سعر صرف للدولار خلال 2017م في السوق 450 ريال مقارنة بـ 320 ريال وهو اعلى سعر بلغه الدولار مقابل الريال اليمني في العام 2016م.

كما بلغت نسبة الارتفاع خلال العام 2017م مقارنة بالعام 2014م 109%، فيما بلغت نسبة الارتفاع خلال العام 2017م مقارنة بالعام 2015م 80%.

الشكل البياني التالي يوضح مقارنة سعر صرف العملات من العام 2014 الي العام 2017

م



أبرز صعوبات القطاع الخاص وقطاع الأعمال في اليمن خلال العام 2017م:

يواجه الاقتصاد اليمني العديد من الازمات والتي اثرت على قطاع المال والاعمال ، حيث واجه القطاع الخاص العديد من الصعوبات والعوائق خلال العام 2017 م ويمكن تلخيص ابرز هذه المشاكل في التالي:

1. فرض رسوم وضرائب اضافية على نقل البضائع

الرسوم والجبايات اصبحت مضاعفة على انشطة القطاع الخاص المختلفة العاملة في السوق المحلية حيث تقوم جماعة الحوثيين بفرض ضرائب اضافية على تنقل البضائع سواء تلك التي تنتقل من مدينة الى اخرى او داخل المدينة من مديرية الى اخرى ، كما قامت الجماعة باستحداث نقاط تحصيل رسوم جمركية وضريبية في مدينة ذمار وعدد من المدن الأخرى وتقوم بفرض ضرائب على البضائع القادمة من المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية والقادمة من عدن. ويشتكي التجار من الخسائر الباهظة جراء القرارات والتعاميم غير القانونية التي تصدرها مصلحة الجمارك الواقعة تحت سلطة الحوثيين ومنها فرض (الخارجات) على النقل للبضائع بين المخازن والفروع.

2. السيولة المالية وتذبذب اسعار صرف العملات

يعاني القطاع الخاص من تذبذب اسعار الصرف وفارق سعر العملات الصعبة وغيرها من المشاكل الذي سببها عدم وجود السيولة المالية ، بالاضافة الى صعوبة تحويل المبالغ المالية الى الخارج في ظل عجز البنك المركزي اليمني عن دعم القطاع الخاص في عملية التحويل .

3. ارتفاع تكاليف التوريدات

يعاني القطاع الخاص اليمني من ارتفاع تكاليف التوريدات من اجور شحن بحري وتفريغ ونقل وازدحام الى رسوم مخاطر حرب وغيرها من الرسوم والاتاوات الغير قانونية على التجار في الموانئ والمنافذ الجمركية.

أبرز الاحداث الاقتصادية خلال 2017م

1. قرار تعويم الريال اليمني مقابل الدولار والعملات الصعبة حيث أقرت إدارة البنك المركزي اليمني في عدن التخلي عن السعر الرسمي الذي حدده البنك سابقا للدولار (250 ريال مقابل الدولار الواحد) لصالح السعر الجديد الذي سيتحدد من قبل البنك المركزي وفقا لمخزون العملات وتداولات السوق.
2. قيام جماعة الحوثي باستحداث مناطق جمركية جديدة في مداخل بعض المدن الرئيسية لإعادة جمركة السلع الواردة من الموانئ لاسيما تلك القادمة من الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية.
3. استئناف تصدير النفط الخام من حقل المسيلة في حضرموت حيث يتم تصديرا ما يقرب من 35 الف برميل يوميا.
4. أعلنت الدول المانحة تقديم مليار و100 مليون دولار لدعم الجهود الانسانية والاغاثية في اليمن في المؤتمر الذي دعت له الامم المتحدة وانهقد في ابريل 2017م في جنيف.
5. شهدت العديد من المحافظات اليمنية أزمات متقطعة في المشتقات النفطية ابرزها عدن وتعز وصنعاء ومعظم المحافظات باستثناء محافظتي مارب والجوف ونسبيا حضرموت.
6. البنك الدولي أعلن عن منحيتين جديدتين لليمن بإجمالي 450 مليون دولار لتقديم دعم طارئ للفئات الأكثر ضعفا ومعاناة من السكان في اليمن.
7. وصول دفعات من العملات اليمنية المطبوعة في روسيا والتي تقدر بـ 400 مليار ريال وقد اعلن رئيس الحكومة حينها انتهاء أزمة السيولة في البلد.
8. استمرت حالة التدهور في الوضع الإنساني حيث وصل عدد المحتاجين للمساعدات الانسانية الي اكثر من 22 مليون مواطن من بين 27 مليون نسمة، بينهم اكثر من 11 مليون بحاجة ماسة للمساعدة.

مؤشرات التطورات الاقتصادية عام 2018م

استمرار تدهور سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى.

تشير التوقعات الي استمرار مزيد من التراجع في سعر الريال مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى، مع استمرار غياب السياسات النقدية الفاعلة التي من شأنها الحد من التدهور لاسيما مع عدم فاعلية أداء البنك المركزي في عدن والسياسات والقرارات القائمة على الجباية التي تعتمد عليها جماعة الحوثي في مناطق سيطرتها شمال اليمن.

إقرار موازنة عامة للدولة 2018م

يتوقع ان تقوم الحكومة الشرعية بإقرار الموازنة العامة للدولة بعد توقف دام ثلاثة أعوام خلال الفترة من 2015-2017م واعلاؤها وذلك عقب المطالبات المستمرة من قبل المجتمع المدني وكثير من الخبراء والمختصين في الشأن الاقتصادي ووسائل الاعلام بضرورة وضع برنامج واضح للحكومة وموازنة عامة معلنة وتفعيل أجهزة الرقابة علي أداء المؤسسات الرسمية.

استئناف تصدير النفط من بعض القطاعات النفطية

يتوقع ان تستأنف بعض الشركات النفطية عمليات الإنتاج في بعض مناطق سيطرة الحكومة سواء في حضرموت او شبوة ومأرب وذلك تحت ضغط الاحتياج الحكومي للموارد. اذ تتزايد حاجة الحكومة للإنفاق مع توسع مناطق سيطرتها وأيضا بفعل استمرار التوظيف المستمر سواء في القطاع المدني او العسكري وفي ظل محدودية الموارد وعدم القدرة على طباعة مزيد من النقود المحلية اسوة بما حدث في 2017م.

تحسن في إيرادات الحكومة اليمنية الشرعية لاسيما في المحافظات المستقرة نسبيا.

تؤكد المعطيات الميدانية ان العام 2018 سيشهد نوع من التحسن الطفيف من مستوي الإيرادات العامة للدولة في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، حيث بدأت بعض المؤسسات تتجاوز حالة الانهيار التي شهدتها جراء الدمار والحرب لاسيما في محافظات عدن وتعز وشبوة وغيرها من المحافظات التي شهدت دمارا في بنيتها التحتية او في هياكلها الإدارية.

استمرار نزيف رأس المال المحلي الي الخارج

يتوقع استمرار هروب رأس المال المحلي الي خارج اليمن نظرا لتزايد حجم المخاطر الناجمة عن الجبايات الإضافية والمخاطر الأمنية والقرارات المترجلة وغياب سيادة القانون لاسيما في مناطق سيطرة جماعة الحوثي حيث بدأت مؤشرات ذلك من خلال وضع أسماء رجال اعمال في قوائم الرقابة على الاموال والتحفظ على الاموال علي خلفية نشاطهم السياسي او استخدام القوة في التعامل مع المشكلات الاقتصادية كما حدث بعض البنوك وشركات الصرافة.

عدم تجاوز مرحلة الاغاثة الي مرحلة الاعمار والبناء

يستمر اليمن في وضع الحاجة للإغاثة العاجلة وهذا يعني انه لن يستطيع تجاوز مرحلة الاغاثة الانسانية الي مرحلة إعادة الإعمار والبناء وذلك لأسباب متعددة أبرزها استمرار الحرب في مناطق متعددة في اليمن بالتزامن مع تفاقم الكارثة الانسانية وغياب الكفاءة في أداء الحكومة، ناهيك عن عدم جدية الأطراف الإقليمية (دول التحالف) او الدول المانحة في دعم مرحلة إعادة الاعمار إذ ما يزال هذا الملف ثانويا حتي الان.

خدمة الكهرباء والمياه

منذ اندلاع الحرب في مارس 2015 ، والتي القت بظلالها على قطاع الخدمات في اليمن ، كان لقطاع الكهرباء والمياه النصيب الاكبر من الدمار حيث تضررت شبكة الكهرباء جراء الحرب وتسببت بتوقف كلي للكهرباء الحكومية عن معظم المحافظات اليمنية ، واستمرت مشكلة الكهرباء خلال العام 2017 الذي لم يشهد اي تحسن في خدمة الكهرباء خاصة في المناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة الشرعية حيث تشهد هذه المناطق انقطاع كلي للكهرباء الحكومية منذ مارس 2015م.

90 %

من السكان
لا يحصلون على
الكهرباء العامة

تشير التقارير الي ان 90 % من السكان لا يحصلون على الكهرباء العامة اي ما يقارب 24.3 من اجمالي عدد السكان البالغ عددهم 27.8 مليون نسمة ، وانتشرت في عدد من المحافظات التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين بما فيها العاصمة صنعاء مولدات خاصة لبيع الطاقة الكهرباء للمواطنين والمحلات التجارية وبأسعار مضاعفة عن اسعار الكهرباء العمومية حيث وصل سعر الكيلو الي 180 ريال مقارنة ب 6 ريال سعر الكيلو العمومي.

16 مليون

يعانون من
صعوبة الحصول
على المياه
الصالحة للشرب

فيما يعاني 16 مليون نسمة من صعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب وعدم توفر مرافق الصرف الصحي م ، اي ما يقارب 60 % من اجمالي عدد السكان.

اما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية شهدت هذه المناطق تحسن في توفير المياه والكهرباء العامة كما هو حاصل في محافظة مأرب وحضرموت وعدن حيث تشهد هذه المناطق تحسن في خدمة توفير الكهرباء والمياه مقارنة بالمناطق الاخرى التي تقع خارج سيطرة الشرعية.

الطاقة الشمسية بديل عن الكهرباء العمومية

لجأ معظم اليمنيين الي شراء أنظمة الطاقة الشمسية كبديل للكهرباء العمومية ، وعلى الرغم من ان الطاقة الشمسية لا تغطي سوء 60 % من الاستخدام المنزلي للكهرباء ، ولا تلبى احتياجات المحلات التجارية التي تحتاج الي طاقة اكبر لتغسل الثلاجات والماكينات الكبيرة. لكن كان هناك اقبال كبير للعديد من الاسر على شراء أنظمة الطاقة الشمسية لتوفير احتياجاتهم من الطاقة الكهربائية، وتصل كلفة الحصول منظومة طاقة شمسية بقدرة 100 امبير فقط الي ما يقارب الف دولار امريكي.

وتشير دراسة اعدتها مركز الدراسات والاعلام الي ان نحو ثلاث مائة ميجاوات من المنظومات الشمسية الكهروضوئية تم تركيبها خلال عامي 2015 و 2016 في حضر اليمن وريفه.

التعليم

لم يشهد قطاع التعليم اي تحسن خلال العام 2017 ، حيث ما يزال قطاع التعليم يعاني من العديد من المشاكل ابرزها توقف مرتبات المدرسين خاصة في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين ، كما تسببت الحرب بتدمير البنية التحتية التعليمية حيث دمرت ما يقارب 256 مدرسة بشكل كلي فيما تعرضت 1,413 مدرسة لتدمير جزئي، فيما يستم استخدام 150 مدرسة كماوى للنازحين والمهجريين ، وتسيطر الجماعات المسلحة من اطراف الصراع على 23 مدرسة وتستخدمها كثكنات عسكرية.

كما ادت الحرب الي حرمان ما يقارب 2 مليون طالب وطالبة من التعليم اما بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم قدرة الاباء على توفير المدرسية لأبنائهم بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية ، بسبب النزوح حيث بلغ عدد النازحين ما يقارب 3 مليون شخص بينهم 300 الف طفل وهو ما يعني حرمان هؤلاء الاطفال من التعليم. وقد ضاعف عدم تسليم رواتب المدرسين واعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية من مشاكل التعليم في اليمن. فيما واجه الطلاب المتبعثين في الخارج العديد من الصعوبات بسبب تأخر صرف مستحقاتهم.

ويواجه التعليم في اليمن العديد من الصعوبات منها:

- انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم بالمقارنة مع نسبة الإنفاق العام.
- تضرر العديد من المنشآت التعليمية نتيجة الحرب واستخدام بعضها كثكنات عسكرية او مراكز لإيواء النازحين.
- عدم توفر الكتاب المدرسي.
- تسرب العديد من الطلاب من المدارس بسبب الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطنين في اليمن.
- توقف العديد من المنظمات عن دعم برامج التعليم.



الوضع الصحي

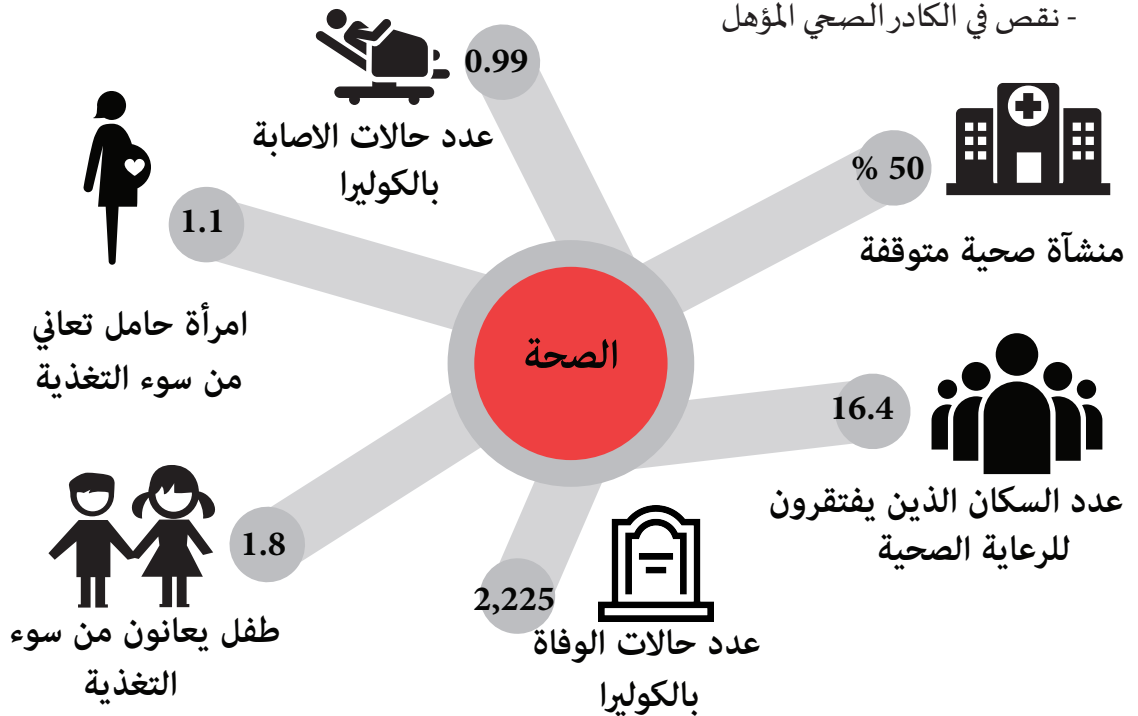
شهد العام 2017م تدهور كبير في الأوضاع الصحية في اليمن ، فقد ادت الحرب المستمرة الي تدهور القطاع الصحي في البلد ، حيث تشير التقارير الدولية الي ان 50 % من المنشآت الصحية في اليمن متوقفة عن العمل بسبب الحرب وعدم وجود نفقات تشغيلية لهذه المراكز والبعض منها تعرض للتدمير الكلي او الجزئي ، كما تعمل 14 % من هذه المراكز بكفاءة 50 % فقط.

وتسبب تدهور الوضع الصحي في اليمن بانتشار الأوبئة والأمراض القاتلة كوباء الكوليرا والدفتيريا والإسهال الحاد وأمراض سوء التغذية وغيرها من الأمراض، وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية حول الكوليرا حتى 17 ديسمبر 2017 الي تسجيل 994,751 حال إصابة بالكوليرا و 2,226 حالة وفاة نتيجة وباء الكوليرا وتنتشر هذه الأوبئة في معظم محافظات اليمن، كما تم تسجيل 333 حالة إصابة بوباء الدفتيريا و 35 حالة وفاة نتيجة البوباء. فيما يفتقر 16.4 مليون نسمة الي الرعاية الصحية.

كما تشهد اليمن انتشار امراض اخرى كمرض السرطان والسكري والفشل الكلوي وامراض القلب والإسهامات الحادة. وتعاني معظم المراكز الصحية العاملة من نقص الكوادر المؤهلة والادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية.

ويمكن تلخيص ابرز المشاكل التي تواجه القطاع الصحي في اليمن :

- تضرر العديد من منشآت الصحية وتوقفها عن العمل.
- نقص في الادوية والمستلزمات والاجهزة الصحية خاصة الادوية الخاصة بالسرطان والسكري والفشل الكلوي وأمراض القلب.
- نقص في الكادر الصحي المؤهل



الوضع الانساني

يعتبر العام 2017 م العام الأسوأ منذ بداية الازمة اليمنية حدث شهد هذا العام تدهورا للأوضاع الانسانية في ظل استمرار الحرب وتفشي الامراض والأوبية وارتفاع اسعار المواد الغذائية مما شكل عبئا كبيرا على المواطنين اليمنيين ، حيث ما يقارب 22.2 مليون نسمة بحاجة الي مساعدات انسانية ماسة الي مساعدات انسانية عاجلة.

الشكل التالي يتخصر الوضع الانساني ونسبة المواطنين الذين هم بحاجة الي مساعدات انسانية في كل القطاع في التغذية والصحة والتعليم والايواء والامن الغذائي والمياه وغيرها.

اجمالي عدد المحتاجين لمساعدات

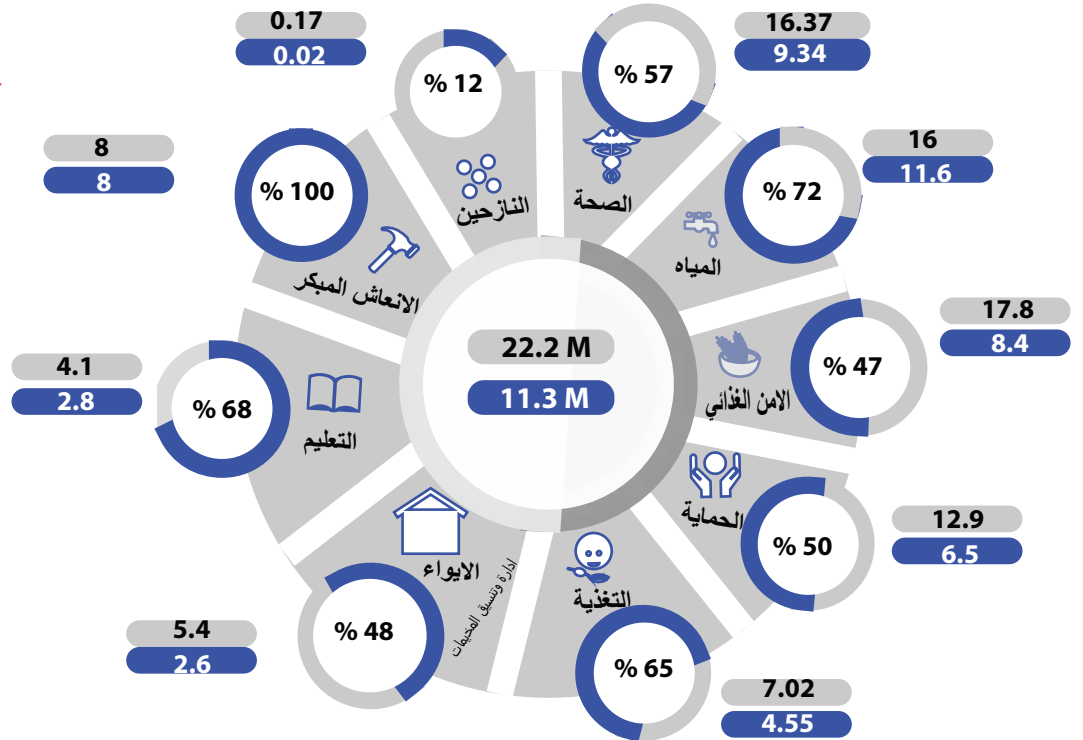
عدد الاشخاص المحتاجين بحسب كل قطاع

عدد الذين هم بحاجة ماسة للمساعدة

عدد المحتاجين لمساعدات بحسب الجنس والعمر

	نساء	رجال	فتيات	أطفال
الصحة	4	4	4.1	4.3
المياه	3.9	3.95	3.99	4.16
الامن الغذائي	4.4	4.4	4.4	4.65
التعليم	3.12	3.21	3.19	3.34
الحماية	2.30	0	2.3	2.4
التغذية	0	0	1.84	2.3
الايواء	0.05	0.08	0.02	0.02
الانعاش المبكر	1.3	1.4	1.3	1.4

source: OCHA



المنظمات العاملة في اليمن

وصل عدد المنظمات العاملة في اليمن حتى تاريخ 31 أكتوبر 2017م* الى 143 منظمة ، منها 100 منظمة غير حكومية وطنية، 35 منظمة غير حكومية دولية و 8 وكالات أمم متحدة.

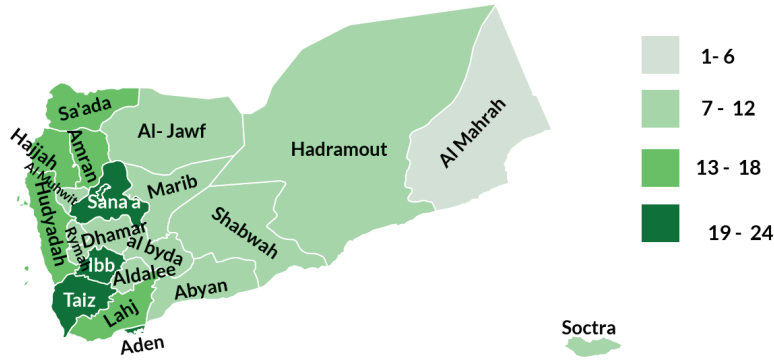
وتعمل هذه المنظمات في العديد من القطاعات
الامن الغذائي والزراعة 88 منظمة ، وفي وفي الصحة 49 منظمة، وفي الايواء والمواد الغير غذائية وادارة وتنسيق المخيمات 9 منظمة، وفي التغذية الصحية 30 منظمة، وفي المياه والصرف الصحي تعمل 43 منظمة، وفي الحماية تعمل 28 منظمة، وفي التعليم تعمل 9 منظمة، وفي قطاع اللاجئين والمهجرين تعمل 10 منظمات ، وفي الانعاش المبكر تعمل 10 منظمات.

عدد المنظمات المحلية العاملة في الاغاثة بحسب المحافظات **100**

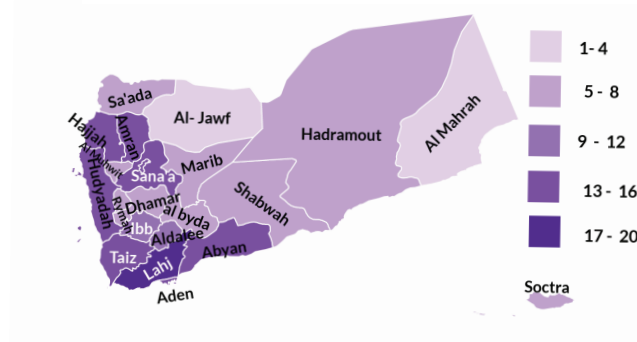
المصدر:

تقرير الاوتشا

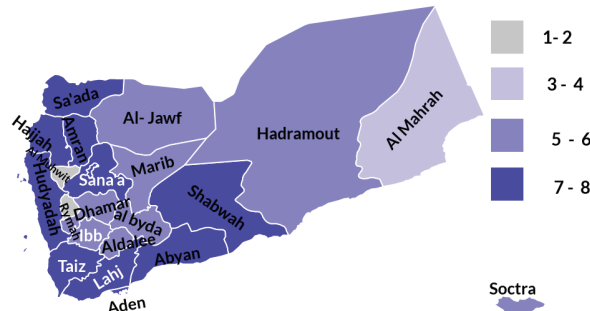
31 اكتوبر 2017م



عدد المنظمات الدولية العاملة في الاغاثة بحسب المحافظات **35**



عدد وكالات الامم المتحدة العاملة في اليمن **8**





يعد مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف. كان للمركز إسهامات كبيرة في مناقشة وتصويب السياسات الاقتصادية وكشف الاختلالات في الأداء الاقتصادي والتأثير على صنع القرار بما يخدم الرؤية التي يسعى إليها المركز؛ " اقتصاد يمني ناجح وشفاف"، ناهيك عن أدواره في تقديم المعلومة الاقتصادية بصورة مبسطة للمجتمع. و يحرص المركز على الاستمرار في دوره المعرفي رغم الظروف الصعبة التي تعيشها اليمن.

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

Studies & Economic Media Center

Address: Taiz, Yemen



www.Economicmedia.net



00967 4 249 306



00967 736500078



Economicmedia@gmail.com



EconomicMedia



EconomicMedia